والموضع السادس والعشرون المأخوذ من جهة التساوي اما في الحقيقة واما في الظن . وتأتلف فيه ايضًا[22] ثلاثة مواضع :

احدها : اذا قيل محمول واحد على موضوعين بالسواء ، ثم كان في احدهما موجودًا ، فانه في الآخر موجود . مثال ذلك : ان كان شأن اليونانيين في قبول الحكمة كشأن البابليين ، ثم وجدت الحكمة لليونانيين ، فهي موجودة للبابليين .

والثاني ان يكون موضوع واحد يقال عليه محمولان بالسواء ، فانه اذا وجد[23] احدهما وجد الآخر واذا لم يوجد أحدهما لم يوجد الآخر . مثال ذلك : ان كان حال الناس في قبولهم الفضائل الخلقية كحالهم في قبولهم الفضائل النظرية ، و[24] وجدت لهم الفضائل الخلقية ، فالنظرية موجودة لهم .

والثالث ان يكون محمولان يقالان على موضوعين بالسواء ، فان كان يوجد احدهما في احدهما فالآخر يوجد في الآخر ، وبالعكس في الابطال . مثال ذلك : ان كانت حال اهل البلاد الحارة في العلوم الروحانية مثل حال اهل البلاد الباردة في العلوم الغير الروحانية[25] ، ووجدت العلوم الغير الروحانية[26] لاهل البلاد الباردة ، فالروحانية موجودة لاهل البلاد الحارة .

وهذه المواضع ربما كان ما يوجد فيها من الاقل والاكثر والتساوي في الحقيقة ، وربما كان في الظن والعلم ، وهي حينئذٍ[27] احرى ان تكون مشهورة .

— ١١ — — 11 —

[مواضع اخرى]

والموضع السابع والعشرون هو المأخوذ من الزيادة والنقصان ، وذلك اذا زيد موضوع ما في شيء يجعل محموله موجودًا في ذلك الشيء من غير ان يكون موجودًا فيه ، فان ذلك المحمول موجود لذلك الموضوع . مثال ذلك ان زيدت اللذة في الغذاء فجعلته خيرًا فان

اللذة خير . وكذلك ان زدنا موضوعه[1] على شيء ما ومحموله موجود فيه ، فجعل محموله في ذلك الشيء اكثر مما كان قبل الزيادة ، فان المحمول في الموضوع . مثال ذلك : ان زدنا اللذة في الغذاء فجعلته اكثر نفعًا ، فان اللذة نافعة . وهذا الموضع ليس ينعكس على الابطال ، وذلك انه اذا زيد شيء ما على شيء فلم يجعله خيرًا فليس يلزم الاّ يكون ذلك المزيد خيرًا ، وذلك انه اذا زيد شيء ما على شيء ما ابيض فلم يزدد بياضه فليس يلزم الاّ يكون ذلك الشيء ابيض .

والموضع الثامن والعشرون هو مأخوذ مما يقال بشريطة فيؤخذ انه مقول على الاطلاق . وتلك الشريطة : اما ان تكون موجودة من جهة الاقل ، او الاكثر ، او الزمان ، او الحال ، او المكان ، او غير ذلك من الشرائط . وهذا الموضع[2] سوفسطائي ، وذلك ان ما هو افضل من كذا او اكثر من كذا فليس يلزم ان يكون فاضلاً ولا كثيرًا باطلاق[3] ؛ وكذلك الذي من جهة المكان فانه ليس يلزم ان يكون النافع في الاقليم الرابع نافعًا باطلاق ، ولا النافع ايضًا في وقت ما هو نافع باطلاق ، ولا الحسن في سيرة ما هو حسن باطلاق . وهذا الموضع ليس ينتفع به في الابطال ، فانه ليس يلزم ما لا يوجد بالاقل والاكثر الاّ يوجد باطلاق ، وذلك ان الانسانية للانسان ليست بالاقل ولا بالاكثر وهي موجودة له باطلاق .

قال : واذا وصف الشيء بوصف[4] فلم يحتج فيه الى زيادة وتقييد ، فهو الموصوف بذلك الشيء على الاطلاق .

فهذه هي المواضع التي عدّدها ارسطو في اثبات الشيء وابطاله على الاطلاق ، وهي التي تضمنتها المقالة الثانية من كتابه في «الجدل» .

والحمد لله على ذلك كثيرًا[5]